

المساجد ولهذا يجوز تغيير المساجد وابدالها بغيرها المصلحة  
دون المساجد الثلاثة فانه لا يجوز ابدالها ولا تغييرها فتخصيصها  
من العموم بهذه النية لا يبيح الا اجمال قاي بعبادة او مسجد  
تضاعف فيه الصلاة كما تضاعف في هذه المساجد او تشد  
اليها الحال كما تشد اليها كما قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال  
الا الثلاثة مساجد الحديث فشد الرحال اليها مخصوص من العموم  
كما هو بطل الصادق المعصوم وما ذاك الا لاجل اداء هذه العبادات  
التي انتهت في غيرها وليس حراج الخاص من العموم مبطل حكم العموم  
او مقدم عليه لما تشرحه بالعام المطلق على عمومها واطلاقه فيما  
على الخاص والخاص مقصور على مورد لا يتعداه الا غيره فلا عموم  
له ثم قال المعتز فيهما استدل الله بعبدة النبي صلى الله عليه وسلم فلا  
تدل على التخصيص فان صلى الله عليه وسلم دخل مكة فظهر النبي فري  
دليل يجوز السفر الى بلاد المشركين مع اظهار الدين كما لا يخفى والجواب  
ان نقول اما من التخصيص فمنع لما تقدم بيانه واما اظهار الدين  
تشره والافهم وبه نقول وهو الحق والصواب وكلامنا ولا اوضح اوظاهر او باطنا  
فما الذي يوافقنا هو بهذا ولكن الشان كل الشان في اظهار الدين ما هو والخلاف بيننا  
قيامته وبينكم فيه وفي تعريف بلاد الشرك وبذلك افرقنا ولا صلح بيننا  
فالا عتقنا ولا هوادة حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين وما دمت بهذه المشقة  
الا احوالهم والمجادلة والقضاء الشد واصلال الناس عما كانوا عليه وما يعفونه  
عليه مما تلقوه عن ائمة هذه الدعوة من اظهار الدين وعداوة المشركين  
اجازت في سفره و  
السفر في حقه و  
هذا في حقه

كما بيناه فيما تقدم فلا صلح ولا هوادة  
ولا اصلح الله منا من يملككم حتى يصلح ذئب المعز راعيها  
واما قوله ونحن نقول لو وجد في تلك البلاد والعيان بالله من قول هذه الغيبين  
يفتن الناس عن دينهم ويتبعون من اظهار الدين المعبر عنها العلم  
لسقط الحج حتى ينزل واستثناء هذا الرجل كذا الذي نافع ليح من قلادة كيف اظهر الله  
من الحج ويعتبر واو الجواب انه نقول اظهار الدين ما هو وان كان ما يكن في صدره  
ما قلناه وهو الحق والصواب انه مبادات اعداء الله بالعداوة و على سائر نفسه  
البعضا والبراءة منهم وما يعبدونه من دون الله بغير خالص يدينه ومجادل  
حق الله للاولياء والصالحين والاستغاثتهم والاستشفاع وطلب الحج في مسأله اظهار  
من الواجب وغير ذلك من انواع العبادات والاصحح لهم بان ما هم الذين وقروا بلاد  
عليه كفر وضلال بعيد عما يحصل الايمان والتقوى حديه فهذا هو حكم به المشركين ويقول  
احد اليوم فلا بد من احد امرين الا ماشاء الله اما قتله واما خروجه ليوحي به والعبادة  
واسروره او خروجه فمن يحجز عن اظهار هذا في بلاد الكفر وهو يتباعد عن من الكبر  
الحج فهو معدوم والحج عن القيام بالواجب ولا يكف الله نفسا الا الاذلة انما  
وسعها ان السفر مشروع الى المساجد الثلاثة مخصوص من العموم عرف اظهار الدين  
كما تقدم بيانه واما ما عداها فلا بد من اظهار الدين والافلا ولا بلاد المشركين  
لان السفر اليها ليس امرا مطلقا بشرعا فلا بد من وجود الشرط المبيح بل المفهوم من  
وان كان اظهار الدين مجرد فعل الصلاة والصيام واداء الزكاة وكلامه انه ليس  
فعل المستحبات والمنهوبات فهم لا يمتنعون احد من فعل هذه من اهلها من الشرك  
اليهود والنصارى لا يمتنعون من دخل بلادهم لاجل التجارة ولذلك كان وانما بلاد اسلام  
غلاة عباد القبور والرافض وغيرهم لا يمتنعون من ذلك ولو قد يقين المسافر فيه  
وتعليقه ان يصلح  
ويعتبر من انما  
انما ما يمتنع  
بلاد الاسلام  
بلاد المشركين  
فمن قاصد الغنى  
فان قيل يصير  
على ما يمتنع  
من انما ما يمتنع